

الإقتصاد الأخضر و رهان التنمية المستدامة في الجزائر*

د. عبد الهادي مختار أستاذ محاضر ب جامعة تيارت

الملخص: إن أهم ما يميز عصرنا الحالي هو تلك الأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها الإقتصاد الأخضر- باعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك كونه يسهل تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية، ويهدف الإقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الإقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى ، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة.

Résumé: La caractéristique la plus importante de notre époque est la grande importance de l'économie verte comme activité économique respectueuse de l'environnement et l'un des moyens de développement durable, facilitant l'intégration des quatre dimensions du développement durable environnemental, social, économique, technique ou administratif Et l'environnement et le développement durable, d'autre part, en adoptant des politiques économiques efficaces pour préserver l'environnement et réduire sa détérioration à la suite des changements climatiques qui menacent la santé et la vie en général.

مقدمة: إن عديد دول العالم بما فيها الجزائر تسعى إلى إيجاد حلول للمخاطر البيئية حيث أنه لم يعد بإمكان المفاهيم الإقتصادية القديمة والتي لم تعط الإهتمام للبعد البيئي في التنمية الإقتصادية ملائمة التحليل الإقتصادي، فما كان على هاته الدول والجزائر خاصة إلا صياغة وإيجاد مفاهيم إقتصادية حديثة تمكنها من إيجاد حلول للمخاطر البيئية أو تفاديها أو تصحيح من خلالها الإختلالات البيئية ولعلّ من أبرز هاته المفاهيم نجد ما يطلّحه البعض بالإقتصاد الأخضر.

ومن هنا فإنه من بين أسباب الإهتمام بالإقتصاد الأخضر هو اعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وأحد سبل تحقيق التنمية المستدامة ، وذلك كونه يسهل تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد

* رمز المقال: 39-17/2/ع/ت.

تاريخ إيداع المقال لدى أمانة المجلة: 2017/01/23.

تاريخ إيداع المقال للتحكيم: 2017/03/09.

تاريخ رد المقال من قبل التحكيم: 2017/04/27.

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/05/25.

البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية، ويهدف الاقتصاد الأخضر- إلى تعزيز الترابط بين الاقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

وحتى نصل الى تحقيق التنمية المستدامة يجب علينا معرفة ما هو المعنى الحقيقي لهذه الكلمة التي تعني الكثير لدول العالم وخاصة في عصرنا الحالي.ولهذا نتطرق في هذه الورقة البحثية إلى معرفة ماهية التنمية المستدامة وقبل معرفتها يجب علينا معرفة ما هو الاقتصاد الأخضر ومدي أهميته في تحقيق هذه التنمية وسوف نتحدث عنه أيضا بشئ من التفصيل بحثنا هذا.

إن الجزائر وكغيرها من دول العالم شهدت تطورات وتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية أدت إلى تغير توجهاتها الاقتصادية فمن الاقتصاد الأسود(الملوث) إلى الاقتصاد الأخضر،، وذلك بإتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات وسن مجموعة من القوانين وخير دليل توسعه في فرض الضرائب البيئية (الخضراء) من خلال الإصلاحات الضريبية والتي إستحدثت ضرائب جديدة وعدلت الضرائب القديمة خاصة و أن الضرائب أصبحت من بين الأدوات الهامة للمحافظة على البيئة،وأصبحت أداة تستعملها الدولة في تحريك عجلة التنمية في الاقتصاد الجزائري لجذب و تشجيع الإستثمارات والقضاء على البطالة بما يساهم في رفع الدخل الوطني وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تحقيق أهداف الدولة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والإستقرار الإقتصادي والعدالة الإجتماعية.

وهو مايدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية :ماهي سبل وآليات التحول نحو الإقتصاد الأخضر في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة؟ ومن خلالها سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ مالمقصود بالإقتصاد الأخضر؟
 - ✓ كيف يساهم الإقتصاد الأخضر في حماية البيئة؟
 - ✓ مالمقصود بالتنمية المستدامة وماهي أبعادها؟
 - ✓ ماهو واقع التحول نحو الإقتصاد الأخضر بما يحقق التنمية المستدامة في الجزائر؟
- انطلاقا من التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :
- ✓ الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل،حيث يمثل الإقتصاد الأخضر- البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي.
 - ✓ الإقتصاد الاخضر طريق لتحقيق التنمية المستدامة.
 - ✓ غياب إستراتيجية واضحة ورؤية شاملة في الجزائر في التوجه نحو الإقتصاد الأخضر- وتحقيق التنمية المستدامة،أدى إلى قلة الإجراءات والتدابير وعدم تطبيقها تارة أخرى حال دون تحقيق ما وجدت من أجله.

تهدف هذه الدراسة إلى التمكن من الإحاطة بالمشكلة المطروحة، فعمل هذا البحث على إزالة الغموض عن مفهوم الإقتصاد الأخضر وكذا التنمية المستدامة؛ وأهم أبعادها وطبيعة الترابط بينها وبين الإقتصاد الأخضر وكيف أن الأخير ماهو إلا وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتسييل الضوء على واقع الإقتصاد الأخضر- الذي يعد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

ترتبط أهمية هذا البحث بأهمية و مكانة الإقتصاد الأخضر في اقتصاد أي بلد فيعد الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، فبفعالية أدواته تتحقق التنمية المستدامة، لهذا أردنا دراسة الإقتصاد الأخضر وخصائصه وواقعه في الإقتصاد الجزائري لأنه يساعد في إعادة توزيع الدخل الوطني بما يحقق العدالة الإجتماعية وتساهم في دفع عجلة التنمية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

أدى بنا هذا البحث إلى الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي حيث يظهر المنهج الوصفي من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما. **أولاً: ماهية الإقتصاد الأخضر:** الإقتصاد الأخضر- ضرورة أملتها الظروف المحيطة والبيئة المتغيرة بإستمرار وسنتطرق فيمايلي لتعريف الإقتصاد الأخضر.

1-تعريف الإقتصاد الأخضر:و يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقتصاد الأخضر بأنه " الإقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية البشرية والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة إيكولوجية" (i) ويعرف الإقتصاد الأخضر أيضا على أنه "أحد النماذج الجديدة للتنمية الإقتصادية السريعة النمو والذي يقوم أساسا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي أهم أهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الإقتصاديات الإنسانية و النظام البيئي الطبيعي." (ii)

ويعرف الإقتصاد الأخضر أيضا على أنه اقتصاد الطاقة النظيفة و يتكون أساسا من أربعة قطاعات: الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية المباني الخضراء وكفاءة الطاقة تكنولوجي، البنية التحتية كفاءة في استخدام الطاقة والنقل، وإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة و الإقتصاد الأخضر لا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة ولكن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف، وكذلك السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل، وبالتالي، قد تشمل المنتجات، والعمليات والخدمات التي تقلل من الأثر البيئي أو تحسين استخدام الموارد الطبيعية (iii).

وللإلمام بمفهوم الإقتصاد الأخضر فلا بد لنا من إدراك:

✓ إن مصطلح ومفهوم الإقتصاد الأخضر لا يحل او يعوض مصطلح ومفهوم التنمية المستدامة، بل يزيد من القناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لن يتحقق إلا باعتماد وتطبيق فكرة الإقتصاد الأخضر- في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية السابقة المبينة على إهمال البيئة .

✓ الإقتصاد الأخضر يهدف الى تعزيز الترابط بين الإقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها نتيجة التغيرات

المناخية التي باتت تهدد الصحة والحياة بصورة عامة، والسعي للحد من اثار الفقر بتوفير فرص العمل اللائق وتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة واستخدام مصادر الطاقة البديلة (iv).

2- خصائص مفهوم الاقتصاد الأخضر: هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاقتصاد الأخضر نذكر منها (v):

✓ الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.

✓ الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أو الإدارية.

✓ ضرورة مواكبة الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.

✓ ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

✓ ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين، وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوّهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئياً.

✓ يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.

✓ يجب أن يركز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

3- متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر (vi) : حتى تتحول الدولة التي تبحث عن اقتصاد أخضر- من اقتصاد متخلف أو راكد الى اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل و يجعلها متقدمة و يحافظ على البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من التحول للاقتصاد الأخضر- فلا بد من قيامها بعدة أشياء هي:

✓ ان تقوم الدولة بتنمية المناطق الريفية عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كوارد هامة في الدولة وتحسين مستوى المعيشة لدي سكان الريف.

✓ الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.

✓ مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الأخضر فاذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغييرها إلى سياسة ديمقراطية والعمل في سياسة السوق لتشجيع الانتاج.

✓ على الاقتصاد الأخضر أن يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وان يركز علي كفاءتها وان يجعل الانتاج انتاج دائم ومستدام.

✓ عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الأخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.

✓ أن تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

✓ وضع خطة للعمل على تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة.

✓ دعم قطاع النقل الجماعي.

✓ تحسين التعليم وتشجيع الابتكار.

✓ مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام

4- **تحديات التحول والانتقال إلى الإقتصاد الأخضر-** (vii): إن التحول من الإقتصاد البني إلى الإقتصاد الأخضر إلا وتواجهه العديد من المعوقات والتحديات نذكر منها:

✓ عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية .

✓ تفشي - ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة وفي مقدمتها شريحة الشباب، وتحول الوظائف من

قطاعات إلى أخرى : زيادة وظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية .

✓ إمكانية نشوء سياسات حماية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.

✓ الفقر لا يزال يطال قرابة سبعين مليون نسمة في العالم العربي، ومنها افتقار أكثر من

خمسة وأربعين مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في منظمة الإقتصاد الأخضر وتقنياته وإدارته.

✓ خيار مكلف قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الإقتصادي والبيئي، وقد

يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إتمائية أخرى.

✓ ارتفاع كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا خمسة وتسعين مليار

دولار.

5- **فوائد وأهمية الإقتصاد الأخضر:** إن للإقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة فإنه يعمل

على تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي الى إرساء العدالة الاجتماعية مع الإهتمام في الوقت ذاته بالرخاء الإقتصادي، وذلك من خلال تبني مشروعات تعنى بالاستدامة مثل الانتاج النظيف والطاقة المتجددة

والاستهلاك الرشيد والزراعة العضوية وتدوير المخلفات مع التقليل من انبعاثات الغازات الضارة (الكربون) واستبدال الوقود الاحفوري، ايضا ارتفاع معدلات العمالة ومعدلات النمو الإقتصادي وزيادة الدخل للأسر

الفقيرة والعمل على تقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء، لذلك يمكننا أن نوجه دراستنا نحو أهمية الإقتصاد الأخضر التي توضح من خلال الفوائد التالية:

- 1- الاقتصاد الأخضر يعزز السعي إلى التخفيف من حدة الفقر(viii): يعد الفقر المستدام أكثر صور إنعدام العدالة الاجتماعية وضوحاً لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتأمين حقوق الملكية لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والانظمة الايكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل والصحة وذلك ضروري وخاصة في الدول منخفضة الدخل ويمكن ذلك من خلال:
 - 1-1- تخضير الزراعة في الدول النامية والتركيز على صغار الملاك، يمكن أن يقلل الفقر مع الاستثمار في رأس المال الطبيعي الذي يعتمد عليه الفقراء.
 - 2-1- إن زيادة الاستثمار في الاصول الطبيعية التي يستخدمها الفقراء لكسب معيشتهم تجعل التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحسن المعيشة في الكثير من المناطق منخفضة الدخل.
 - 3-1- إن الاستثمار في توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للفقراء يمثل في العديد من البلدان النامية واحدة من أكبر الفرص للأسراع في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
 - 4-1- يمكن للطاقة المتجددة أن تلعب دوراً فعالاً لتكفله ضمن إستراتيجية لانهاة فقر الطاقة.
 - 5-1- يمكن لتنمية السياحة اذا حسن تصميمها ان تدعم الاقتصاد المحلي وتقلل من الفقر.
- 2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية(ix): في الوقت الذي إتجه الاقتصاد العالمي إلى أزمة الكساد عام 2008 متأثراً بأزمه البنوك والقروض، تصاعد القلق من فقدان الوظائف وكان لا بد من التوجه الى فرص التوظيف التي يوفرها لنا الإقتصاد الأخضر وذلك من خلال:
 - 1-2- إن التحول الى الاقتصاد الأخضر يعني أيضاً تحولا في التوظيف الذي يخلق عدداً مائثلاً على الأقل من الوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ولكن المكاسب الاجمالية في التوظيف طبقاً لسيناريو الاستثمار الأخضر يمكن أن تكون أعلى وستشهد قطاعات الزراعة والمباني والجراحة والنقل وفي سيناريوهات الاستثمار الأخضر نمواً في الوظائف على المدى القصير والمتوسط والبعيد يفوق نظيره في سيناريوهات نهج العمل المعتاد (x).
- 2-2- إن تخصيص 1% على الأقل من الناتج المحلي الاجمالي العالمي لرفع كفاءة الطاقة وتوسع في استخدام الطاقة المتجددة سيخلق وظائف إضافية مع توفير طاقة تنافسيه، وهو الوظائف في مجال إدارة المخلفات وتدويرها للتمكن من التعامل مع المخلفات الناتجة عن نمو الدخل والسكان على الرغم من وجود تحديات معتبرة في هذا القطاع فيما يتعلق بالوظائف الكريمة.
- 3- الاقتصاد الأخضر يعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة.
- 4- الاقتصاد الأخضر يحقق منافع بيئية.

5- من اللازم توفير التمويل من القطاعين العام والخاص.

6- وسائل الضرائب والتسعير يمكن أن توجد مجال نشاط تنافسي متكافئ (xi).

ثانيا: التنمية المستدامة وأبعادها

1- تعريف التنمية المستدامة: هناك العديد من التعاريف المتداولة للتنمية المستدامة فنجد أكثر من 60 تعريفا لهذا المصطلح (xii) (التنمية المستدامة)، ، وظهر هذا المفهوم لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987م، وحسب تقرير اللجنة العاملة للبيئة والتنمية عرفت التنمية المستدامة على أنها "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم" (xiii)

وقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر- تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات كما يلي: إقتصادية، إجتماعية، بيئية وتكنولوجية (xiv). اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر. إجتماعيا فهي تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

أما بيئيا فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام المثل لأراضي الزراعة والموارد المائية. وتكنولوجيا فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحباسة للحرارة والضارة بالأوزون.

2- خصائص التنمية المستدامة: تتلخص خصائص التنمية المستدامة فيما يلي: (xv)

✓ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالتغيرات.

✓ هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر- المادية والاجتماعية.

✓ وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

✓ هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

✓ هي تنمية تراعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
3- أبعاد التنمية المستدامة: يمكننا حصر الأبعاد التي تركز عليها التنمية فيما يلي:

✓ البعد الإقتصادي: إن البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الإقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخل و الثروة فضلا عن الإستخدام العقلاني و الرشيد للإمكانات الإقتصادية(xvi). ويتجسد كل ما سبق من خلال تغيير أسلوب الإنتاج ذلك أن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف إختلافا عميقا عن الإنتاج الحالي، و يكون ذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية و بشكل أولوي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية) و يعتبر تغير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الإقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من إستخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى إستخدام الطاقات المتجددة و التحول من إستخدام مواد خام إلى مواد مستعملة(xvii).بالإضافة إلى ذلك العمل على تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات و ملوثات و تصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية و كذا كثافة إستغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة إحتال الأرض التقديرية(xviii).

✓ البعد الإجتماعي: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف وهما:

● إنصاف الأجيال المقبلة.

● وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية.

لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعليم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، وجميع فئات المجتمع.

✓ البعد البيئي: إن فلسفة التنمية المستدامة تركز على حقيقة مفادها أن إستنزاف الموارد الطبيعية التي تعتبر ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة على التنمية و الإقتصاد بشكل عام، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الإقتصادي و النظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي(xix).

وما يمكن إستنتاجه هو أن البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية و هو العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل تحركاتنا و بصورة رئيسية تركز على كمية و نوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الإستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرق منهجية تشجيعية و مترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها (xx).

وبالإضافة الى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف أبعادا ثانوية تتمثل في ثلاث أبعاد أيضا وهما البعد التكنولوجي أو (البعد الإداري والتقني) إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لا بد من التحول من تكنولوجيا تكتيف الموارد إلى تكتيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الاتحادي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكور و عليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث المثلثة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لا بد أن يضاف إليها عملية رابعة وهي صيانة الموارد.

ويضاف خامسا بعد آخر يسمى **بالبعد الثقافي** وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي وأخيرا يضاف إليهم بعد سادس ويسمى **بالبعد السياسي** وهو يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل والأجيال المقبلة وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية (xxi).

4- علاقة التنمية المستدامة بالإقتصاد الأخضر: إن مفهوم الاقتصاد الأخضر يدفعنا بالضرورة للحديث عن مفهوم التنمية المستدامة، بحيث يعتبران وجهان لعملة واحدة، والاقتصاد الأخضر جاء كمقترح يجعل من عملية تطبيق التنمية المستدامة تتخذ شكلا سلسا وسهلا.

وما هو جدير بالذكر هو أن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يجل محل التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني (هو عكس الاقتصاد الأخضر والمبني على التنمية الملوثة للبيئة)، كما أنه لا يمكننا تحقيق الأهداف التنموية للألفية دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الاقتصاد الأخضر (xxii).

4- مؤشرات التنمية المستدامة (xxiii): من خلال إزالتها للغموض عن مفهوم التنمية المستدامة، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة تمكننا من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ويمكننا إيجاز مجموعة من المؤشرات كما يلي:

4-1 المؤشرات المؤسسية: تعني إلى أي مدى تتصف المؤسسات الحكومية بالهيكل التنظيمية القادرة على أداء وظائفها في خدمة مجتمعاتها، بجانب دور المنظمات غير الحكومية، وإلى أي مدى متاح لتلك المؤسسات أن يكون لها دور في تنمية مجتمعاتها، ومدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط.

4-2 مؤشرات اقتصادية: وتتمثل في العناصر التالية:

✓ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة، والأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

✓ نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يُعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، بأنه الجزء من القابلية الإنتاجية الآتية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية، كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي، الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

✓ نسبة الصادرات إلى الواردات: يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية للمؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

✓ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمسح والقروض، التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقاس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي، واستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد الكبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

✓ الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل مديونية البلدان، ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

4-3 مؤشرات الاجتماعية: وتتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

✓ معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

✓ معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

✓ معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

✓ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالى: وهم عدد المتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

✓ نسبة السكان في المناطق الحضرية: ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

✓ حياية صحة الإنسان وتعزيزها: أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

4-5 المؤشرات البيئية "الإيكولوجية":

✓ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة، ونصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، فالزراعة توفر الغذاء وفرص العمل، وتعد المحرك للنمو الاقتصادي، خاصة وانها تساهم في تخفيف حدة الفقر والبطالة.

✓ التغير في مساحات الغابات والأراضي الحرجية: يبين هذا المؤشر نسبة التغير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية، فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي، أما العكس فيشير إلى توسع التصحر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

✓ التصحر: قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلاد، ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

4-6 المؤشرات البشرية: وارتبطت التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة نظرًا لأهميتها، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل، يهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة، حيث أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

4-7 مكافحة الفساد: تعمل التنمية المستدامة على مكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة الحكومية، من خلال توفير المزيد من فرص العمل للفئات المهمشة، وضمان تحقيق السلام الاجتماعي، وتعزيز قواعد الحوكمة والإفصاح للشركات، وتوفير قطاع واسع من المنتجات الاستثمارية.

بالإضافة إلى أنها تساوي بين الجنسين، وتساوي بين الجميع بالتنمية الاقتصادية الشاملة، فضلاً عن توفير الأموال الضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للمواطنين وخاصة المستضعفين منهم.

ثالثاً: الجزائر نحو إقتصاد أخضر من أجل تنمية مستدامة، إن تحقيق التنمية المستدامة من منطلق الإقتصاد الأخضر- يعد رهانا كبيرا، لكنه ممكن وغير مستحيل، بل سينعكس على الجزائر، بالإيجاب، حيث أن تطبيق الإقتصاد الأخضر يركز على مجموعة من المفاهيم الجديدة، ويجب إيجاد آليات تطبيق لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ويحتاج ذلك إلى سياسات وقوانين وأنظمة تضبط العملية، والتي سينتج عنها تطبيق هذه الفكرة التي أصبحت ملحة اليوم.

والجزائر وحرصا منها على المضي قدما نحو الإنتقال إلى الإقتصاد الأخضر من أجل تنمية مستدامة فقد قامت بأسيس وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات والتي من بين مهماتها حماية البيئة وكذا تمويل المشاريع البيئية .

1-الصناديق والهيئات الخاصة بحماية وتمويل مشاريع البيئة في الجزائر: قامت الجزائر وحرصا منها على المحافظة على البيئة وتمويل المشاريع البيئية بإنشاء العديد من المؤسسات والصناديق نذكر منها:

1-1صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية و السهبية: هذا الصندوق تابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 248-02 المؤرخ في 23 يوليو 2002 في قانون المالية التكميلي لسنة 2002^(xxiv)، وخصص له مبلغ مالي أولي قدر بـ: 500 مليون دج، ومن بين الأنشطة التي سيقوم بتدعيمها وتمويلها نذكر :

- حماية مدا خيل مربي المواشي وصيانة المناطق الرعوية
- مكافحة التصحر وصيانة وتنمية الأراضي
- تطوير إنتاج الحيوانات في الأوساط السهبية
- فتح مسالك زراعية.
- تهيئة هذه المسالك الزراعية للاستفادة منها.

2-1 الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1995 وهو موجه لمنح علاوات لتهيئة الإقليم ومساعدات لتصنيف الأنشطة والتي تتعلق بـ:

- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من عشرة عمال دائمين على الأقل في مناطق الترقية في المجالات المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية.
- إنشاء مؤسسات عامة تتكون من خمسة عمال دائمين على الأقل في نفس المناطق وفي مجالات الخدمات من النوع السامي (تقنيات جديدة للاتصال).

أما علاوات تهيئة الإقليم فتتعلق بـ:

- الدراسات والبحوث المنجزة من طرف معاهد البحوث أو مكاتب الدراسات المتعلقة بمجال تهيئة الإقليم والبيئة.
- مشاريع وعمليات إعادة الهيكلة للأنسجة العمرانية خصوصا في المناطق الساحلية.
- المشاريع الاقتصادية التي تستعمل التكنولوجيات النظيفة.
- 3-1 صندوق البيئة ومكافحة التلوث: أنشأ هذا الصندوق من أجل مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث والأضرار في مستوى النقاط الساخنة للبلاد، وتشجيعها على تحسين أدائها البيئي والاقتصادي، وقد تم إنشاء صندوق البيئة ومكافحة التلوث ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، ويتم تمويله من المصادر الآتية:
- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم للحث على تفريغ الفضلات المتعلقة بالصحة بنسبة 75 في المائة.
- الرسم الإضافي على التلوث الهوائي من أصل صناعي على الكميات المنبعثة والتي تتجاوز القيمة القصوى 75 في المائة من الرسم.
- الرسم على البترين الممتاز والعادي والرصاص 50 في المائة.
- أما عن الإعانات التي يمكن أن يمنحها الصندوق فتمحور إجرائيا على:
- المساعدات التي تتعلق بتحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات الأنظف وهذا طبقا لمبدأ الوقاية.
- تمويل النشاطات المتعلقة بمراقبة التلوث من المنبع.
- تمويل نشاطات مراقبة حالة البيئة والمصاريف المتعلقة بالتدخلات المستعجلة في حالة التلوث العرضي الناتج عن حادث ما.
- تشجيع الاستثمارات التي تدمج التكنولوجيات النظيفة. (xxv)
- 4-1 صندوق الوطني لحماية الشواطئ والمناطق الساحلية: تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003، من أجل تمويل العمليات الآتية:
- الدراسات والبحوث المختصة بحماية الشواطئ والمناطق الساحلية.
- تمويل الدراسات والخبرات الأولية في رد الاعتبار للمناظر الطبيعية.
- تمويل أنشطة مكافحة التلوث لحماية وتحسين الشواطئ والمناطق الساحلية.

● المساهمة في النفقات المتعلقة بالتدخل الاستعجالي في حالة التلوث البحري المفاجيء. و بالإضافة إلى الصناديق السابقة نذكر: صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز، الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب، الصندوق الوطني للطاقات المتجددة و الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة.

2-الجباية الخضراء في الجزائر لإستمالة الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر:تعتبر الضرائب البيئية من بين أهم الوسائل التي تستخدمها الدول للحد من إنتاج الملوثات البيئية والجزائر كغيرها من الدول تولي إهتماما كبيرا للجباية الخضراء وذلك للحد من أخطار التلوث من جهة وبما يقودها للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر- بما يعزز ويحقق التنمية المستدامة من جهة أخرى ومن بين أهم الضرائب البيئية المعمول بها في الجزائر نجد مايلي:

1-2 الرسم على الوقود: يحدد هذا الرسم حسب أحكام المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 بمبلغ قدره: 1 دينار جزائري لكل لتر من البنزين الممتاز و العادي و يصب هذا الرسم في:

✓ الصندوق الوطني للطرق السريعة 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 302/100.

✓ الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث: 50% لحساب التخصيص الخاص رقم 302/065 وهدف هذا الرسم هو دفع المستهلكين لاستعمال الوقود النظيف بدون رصاص.

2-2 الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:أسس هذا النوع هذا النوع من الرسوم بموجب المادة 205 من قانون المالية 2002 ، ويطبق على الكميات المنبعثة التي تتجاوز الحد المسموح و يحدد هذا الرسم حسب طبيعة الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة وتتراوح قيمة الرسم من 2000 دج إلى 120.000 دج ويتضاعف الرسم بمعامل مضاعف يتراوح بين 1 و 5 تبعا لمعدل تجاوز الحدود. وتوزع مداخيل هذا الرسم على النحو التالي:

✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية.

✓ 10% لفائدة البلديات.

2-3 الرسم على الأيكاس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا:أسس الرسم على الأيكاس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا بموجب المادة 53 من قانون المالية 2004 والذي قدر بـ 10.5 دج للكيلو غرام الواحد من الأيكاس البلاستيكية المصنعة محليا أو المستوردة وتم تخصيص حاصل هذا الرسم للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث لحساب التخصيص الخاص رقم 302/065 .

2-4 رسم رفع النفايات المنزلية : وأدخلت تعديلات جديدة على هذا الرسم من خلال قانون المالية لسنة 2002 حيث حددت كما يلي:

✓ بين 500 دج و 1000 دج سنويا لمحل ذو إستعمال سكني.

- ✓ بين 1000 و 10000 دج سنويا بالنسبة لحل ذو إستعمال تجاري.
 - ✓ بين 5000 دج و 20000 دج بالنسبة للأراضي المعدة للتخيم.
 - ✓ بين 10000 دج و 100000 دج بالنسبة للأنشطة الصناعية المنتجة لكميات أكبر من النفايات.
- 5-2 الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: وأسس هذا الرسم بموجب المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، وحدد مبلغ الرسم بـ 12.500 دج عن كل طن مستورد أو مصنع داخل الوطن والتي تنجم عن إستعمالها زيوت مستعملة أم حصيلة هذا الرسم فخصت كما يلي:
- ✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
 - ✓ 35% لفائدة البلديات.
 - ✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية.
- 6-2 رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية: وأسس هذا الرسم بموجب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002 وحدد مبلغ الرسم بمبلغ 24.000 دج عن كل طن من النفايات الطبية، والهدف من هذا الرسم هو تخفيض النفايات الضارة والملوثة، أما عن حصيلة هذا الرسم فتوزع كما يلي:
- ✓ 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
 - ✓ 15% لفائدة الخزينة العمومية.
 - ✓ 10% لفائدة البلديات.
- 7-2 الرسم الإضافي على المياه المستعملة ذات الاستعمال الصناعي: وأسس هذا الرسم بموجب المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003 ويفرض هذا الرسم على المياه أو المخلفات السائلة من المصانع والتي تلوث المحيط وتراوح مبلغ الرسم بين 2000 و 120.000 ويتضاعف المبلغ من 1 إلى 5 حسب حجم السوائل ودرجة تلوث المحيط أما عن حصيلة هذا الرسم فتوزع كما يلي:
- ✓ 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.
 - ✓ 30% لفائدة البلديات.
 - ✓ 20% لفائدة الخزينة العمومية.
- 3- مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر: ومن بين أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر نذكر:
- 1-3 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: وفي عرض موجز لهذه المؤشرات سنحاول التطرق إلى تزايد وتيرة الإستثمارات منيعة مجموعة من التحفيزات الجبائية وهو ما ساهم في خلق فرص عمل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

إن حرص السلطات الجزائرية على تشجيع الإستثمار وتطويره بإتخاذ جملة الإجراءات والتدابير ساهم وبشكل كبير في تحسن المناخ الإستثماري وتطويره وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة نمو المشاريع الإستثمارية وبالتالي خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة، ولتوضيح ذلك سنستعرض تطور عدد المشاريع الإستثمارية ومدى إستحداثها لمناصب الشغل في الجزائر للفترة 2002-2012 من خلال الجدول التالي:

الجدول (01): تطور عدد المشاريع الإستثمارية ومناصب الشغل المرافقة لها في الجزائر للفترة 2002-2012

البيان السنوات	تطور عدد المشاريع الإستثمارية	القيمة المالية للمشاريع (مليون دينار)	عدد مناصب الشغل المستحدثة
2002	443	67.839	24.092
2003	1369	235.944	20.533
2004	767	200.706	16.466
2005	777	115.639	17.581
2006	1990	319.513	30.463
2007	4092	351.165	51.345
2008	6375	670.528	51.812
2009	7013	229.017	30.425
2010	3670	156.729	23.462
2011	3628	156.729	24.806
2012	1880	77.240	8.150
المجموع	32.004	2.546.840	299.115

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ، توزيع المشاريع الإستثمارية (xxvi)

<http://www.andi.dz / consultée le;25/10/2015, a 10h>

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الإستثمارات الإجمالية وصل إلى 32.004 مشروع خلال الفترة 2002-2012 بتكلفة مالية لإجمالي المشاريع قدرت بـ 2.546.840 مليون دينار جزائري وكان لهذه الإستثمارات الأثر البالغ في معدلات البطالة حيث ساهمت هذه الإستثمارات مجتمعة في توفير ما يقارب 299.115 منصب شغل.

تطور معدلات البطالة بين أشكال البطالة في الجزائر متعددة وتتميز بإرتفاع معدلاتها في سنوات التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفينيات إلا أنها عرفت تراجعاً فيما بعد بسبب السياسة والبرامج المنتهجة والهادفة للحد منها من قبل السلطات الرسمية الجزائرية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (02):تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014

الوحدة : مليون نسمة

البيان السنوات	الفترة النشطة من عدد السكان	القوى العاملة	القوى العاطلة	نسب البطالة (%)
2000	8.691	6.180	2.511	%28.9
2001	8.568	6.229	2.339	%27.3
2002	/	/	/	/
2003	8.762	6.684	2.078	%23.7
2004	9.470	7.798	1.672	%17.7
2005	9.492	8.044	1.448	%15.3
2006	10.110	8.869	1.241	%12.3
2007	9.969	8.594	1.375	%13.8
2008	10.315	9.146	1.169	%11.3
2009	10.544	9.472	1.072	%10.2
2010	10.812	9.730	1.076	%10
2011	10.661	9.599	1.062	%10
2012	11.423	10.170	1.253	%11
2013	11.963	10.788	1.175	%9.8
2014	11.453	10.239	1.214	%10.6

المصدر (xxvii) <http://www.dgppmf.gov.dz> consultée le;09/09/2015, a 14h : نقلا عن الديوان

الوطني للإحصائيات

وماهو ملاحظ من خلال الجدول السابق هو أن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 10,6% خلال سبتمبر 2014 أي ما يعادل نحو 1,214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25 % لدى الشباب و أزيد من 16% لدى الجامعيين، حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

حماية صحة السكان وتعزيزها في الجزائر: إن التقدم الذي شهده القطاع الصحي يعود بالدرجة الأولى إلى تطبيق البرامج التنموية التي إنتهجتها الجزائر منذ 2001 إلى غاية 2014، ألا وهي برنامج الإنعاش الإقتصادي وبرنامج دعم النمو والبرنامج الحماسي والتي تم على أساسها اعتماد مخططات عمل تعمل على تحسين المنظومة الصحية بالزيادة في عدد التجهيزات والمنشآت وعدد الموظفين بهدف تأمين وضع صحي جيد للسكان،وعليه فمن خلال ماتم التطرق له من مختصات الإنفاق على قطاع الصحة سنحاول فيمايلي التطرق لأهم الإنجازات المادية للقطاع في الجزائر خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية ونجد من بين أهم الإنجازات المادية ما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): تطور الانجازات المادية لقطاع الصحة في الجزائر للفترة (1999-2009)

المجموع الفترة 2009-1999	الفترة 2009-2005	الفترة 2004-1999	الانجازات المادية
36	23	13	المستشفيات
133	83	50	العيادات المتعددة الخدمات
262	126	13	المراكز الصحية
1096	402	694	قاعات العلاج

المصدر: مصالح الوزير الأول، الملحق 04 من بيان السياسة العامة للحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، أكتوبر 2010 (xxviii)

www.premier –ministre.gov.dz, consultée le;21/08/2014, a 14h

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ تحسن واضح في الهياكل والمنشآت الصحية فما تحقق من مستشفيات في برنامج الإنعاش الإقتصادي تضاعف في برنامج الدعم الإقتصادي وكان إجمالي المستشفيات المنجزة في البرنامج هو 36 مستشفى وشهدت فترة البرنامج زيادة واضحة في العيادات المتخصصة والمتعددة الخدمات وكذا قاعات العلاج.

الخاتمة: ما يمكننا إستخلاصه في نهاية هذه الدراسة هو أن الاقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة أو يحل محلها بل إن مفهوم التنمية المستدامة لن يتحقق إلا عن طريق الترويج للإقتصاد الأخضر. الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى إنتهاج فكرة الإقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة وسعت من خلال إصلاحاتها إلى إنتهاج مجموعة من الوسائل والإجراءات كإستحداث مجموعة من المؤسسات والصناديق والتي من بين مهامها حماية المحيط من التلوث وكذا تمويل المشاريع البيئية .

ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن بوادر الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر بدأت تلوح في الأفق من خلال خلال إعتادها على الضرائب البيئية والتي إن كانت تهدف لشيء إنما تهدف إلى حماية البيئة من التلوث كما أنها أعمدت أيضا على إصلاح قطاعات أخرى وجعلها صديقة للبيئة لم يتسن لنا التطرق إليها في بحثنا هذا كالإعتماد على الطاقة الشمسية وإنجاز السدود.... وغيرها من البرامج الخضراء.

وعموما فقد حققت الجزائر نتائج يمكن إستحسانها فيما تعلق بالإقتصاد الأخضر- والتنمية المستدامة غير أن هناك عوائق وعراقيل تقف كعقبة أمام تحقيقها، مما يستدعي المزيد من جهود الإصلاح من أجل تحقيق أهداف الإقتصاد الأخضر بما يقود إلى تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- i- United Nations Environment Programme, using indicators for green economy policymaking, 2014, P 3.
- ii- steven stone, The role of green economy in sustainable development, 7-8 october ,2010, p 22.
- iii- Adrian C.Newton & Elena Cantarello, An introduction to the green economy (Science, systems & sustainability), First published, Routledge, New York, 2014, P 3
- iv - تمام وهبية ، شرقق سمير، الاقتصاد الأخضر- لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل "مشاريع الاقتصاد الأخضر- في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي الجزائر ص439.
- v - الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، الاقتصاد الأخضر، وزارة البيئة، جهاز شؤون البيئة، مصر،
http://www.eeaa.gov.eg/ar-eg/
- vi - ساندي صبري ابوالسعد، وآخرون، الاقتصاد الأخضر- وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر-، المركز الديمقراطي العربي
http://democraticac.de.
- vii - عابد راخي خنفر، الاقتصاد البيئي " الاقتصاد الأخضر- " مجلة أسويوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، جانفي 2014، مصر، ص56، ص57
- viii ساندي صبري ابوالسعد، وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر-، مرجع سبق ذكره،
http://democraticac.de.
- ix - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الاقتصاد الأخضر فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل، أبريل 2014، ص45
- x - محمد ساحل، محمد طالبي، " أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة"، مجلة الباحث، العدد 06، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر 2008.
- xi - الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية، الاقتصاد الأخضر، مرجع سبق ذكره. <http://democraticac.de>
- xii- J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998, P 6
- xiii- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (مستقبلنا المشترك)، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 142، أكتوبر 1989، ص69
- xiv - محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص17.
- xv- ساندي صبري ابوالسعد، وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر-، مرجع سبق ذكره،
http://democraticac.de.
- xvi- حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2012/2013، ص34.
- xvii- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص26
- xviii- كلود فوسلير، وبيتر جيمس، ترجمة: علا أحمد صلاح، إدارة البيئة من أجل جودة الحياة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، مصر، 2001، ص81.
- xix- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997، ص03
- xx- حسونة عبدالغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص37، ص38
- xxi- ساندي صبري ابوالسعد، وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول:دراسة حالة مصر-، مرجع سبق ذكره،
http://democraticac.de.
- xxii- Jhttp://www.akhbarona.com/writers/76258.html#ixzz52sVPUWRo
- xxiii- أحمد بشارة، التنمية المستدامة، مفهومها، أبعادها ومؤشراتها، <http://www.masalarabia.com>
- xxiv- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 51، الصادرة بتاريخ 27/يونيو 2002.

- xxv- بن قرينة مُجد حمزة، فروحات حدة، تقييم دور المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية في الجزائر، دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء، ورقة، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة العدالة الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 20/21/نوفمبر 2012، الجزائر، ص 23، ص 24.
- xxvi- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، توزيع المشاريع الإستثمارية (<http://www.andi.dz>)
- xxvii-: نقلا عن الديوان الوطني للإحصائيات O.N.S و <http://www.dgppmf.gov.dz>
- xxviii- مصالح الوزير الأول، الملحق 04 من بيان السياسة العامة للحكومة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر، أكتوبر 2010